

Distr.: General  
26 June 2024  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



## فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة عشرة المستأنفة الأولى

فيينا، 28 آب/أغسطس - 6 أيلول/سبتمبر 2024

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## خلاصة وافية

مذكرة من الأمانة

إضافة

## المحتويات

الصفحة

2	..... ثانياً - خلاصة وافية
2	..... بولندا



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً - خلاصة وافية

### بولندا

- 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لبولندا في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وقعت بولندا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2003، وصدّقت عليها في 15 أيلول/سبتمبر 2006.
- وأسْتُعرض تنفيذ بولندا للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، وصدّرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 24 أيلول/سبتمبر 2014 (CAC/COSP/IRG/I/4/1/Add.4).
- ولدى بولندا نظام للقانون المدني، والمصادر الرئيسية للقانون هي الدستور والقوانين والمراسيم واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء والوزارات، وكذلك المعاهدات الدولية المصدّقة عليها.
- وتشمل التشريعات ذات الصلة الدستور، والقانون المتعلق بالمكتب المركزي لمكافحة الفساد، وقانون الخدمة المدنية، وقانون تقييد ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الذين يؤدون وظائف عمومية، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون المشتريات العمومية، وقانون دائرة النيابة العامة، وقانون المجلس الوطني للقضاء، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال)، وقانون الإجراءات المدنية، والقانون المدني، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون العقوبات التنفيذي.
- وتشمل المؤسسات ذات الولايات المرتبطة بمنع الفساد ومكافحته المكتب المركزي لمكافحة الفساد، ومكتب استرداد الموجودات، ووزارة العدل، ومكتب المدعي العام الوطني، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، والشرطة، وحرس الحدود، وجهاز الأمن الداخلي، والشرطة العسكرية، والإدارة الوطنية للإيرادات، والمفتش العام للمعلومات المالية.

### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

#### 1-2- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

- سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)
- كان لدى بولندا برنامج لمكافحة الفساد في الفترة من 2018 إلى 2020. وقد أشار المكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، في تقييمه لذلك البرنامج، إلى أن الوزير المنسق للخدمات الخاصة قد كُلف بتطوير البرنامج التالي. ولا توجد حالياً استراتيجية أو برنامج لمكافحة الفساد، ولم يكن أي منها قيد الإعداد وقت إجراء الزيارة الفُطرية. ولم يجر استعراض رسمي لفعالية التدابير الوقائية. وتعتمد بولندا في المقام الأول على آليات الرصد الدولية.
- وقد نفذ المكتب المركزي لمكافحة الفساد بعض الأنشطة في مجال منع الفساد، بما في ذلك نشر المبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد لفائدة المسؤولين المنتخبين ورواد الأعمال وتطوير منصة للتعليم الإلكتروني لمكافحة الفساد. ولم تُنفذ أي برامج تعليمية وتوعوية متخصصة.
- وتُعيّن التدابير القانونية والإدارية ذات الصلة حسب الضرورة، ويمكن أن يبدأها المكتب المركزي لمكافحة الفساد أو الوزارات. وقد حدد برنامج مكافحة الفساد للفترة 2018-2020 مهمة متمثلة في تطوير نظام لوضع القوانين؛ غير أنها لم تُنفذ. وتتعاون بولندا مع الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
- وقدمت بولندا إشعاراً بأن المكتب المركزي لمكافحة الفساد هو الهيئة الرئيسية المعنية بدرء الفساد، وقد أنشئ، عملاً بالمادة I من القانون الخاص بالمكتب المركزي لمكافحة الفساد، كدائرة خاصة لمكافحة الفساد في الحياة

العام والاقتصادية. ويضطلع المكتب بوظائف وقائية، على الرغم من أن نظامه الأساسي لا ينص صراحة على ذلك. وعملا بالمادة 6 من القانون، يُعيّن رئيس المكتب لمدة أربع سنوات، ويجوز لرئيس الوزراء إعفاؤه من منصبه بعد التشاور مع رئيس الجمهورية واللجنة البرلمانية للخدمات الخاصة. ويحدد القانون معايير الأهلية والإقالة (العزل) فيما يخص رئيس المكتب المركزي لمكافحة الفساد (المادتان 7 و8). ويرفع رئيس المكتب تقاريره إلى رئيس الوزراء (المادة 12). وتخضع أنشطة المكتب لرقابة مجلس النواب "سيم" (المجلس الأدنى) (المادة 5)، وتُمَوَّل من ميزانية الدولة (المادة 2). وأفيد بعدم كفاية الموارد البشرية والمالية المخصصة للمكتب، ولا يُوفَّر أي تدريب متخصص لموظفيه.

وتشمل الهيئات الأخرى التي تضطلع بوظائف وقائية مكتب المدعي العام الوطني، والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات، والشرطة، وحرس الحدود، وجهاز الأمن الداخلي، والشرطة العسكرية، والإدارة الوطنية للإيرادات.

*القطاع العام؛ مدونات قواعد سلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

ينظم قانون الخدمة المدنية وقانون العمل عملية توظيف جميع الموظفين العموميين. ويتألف سلك الخدمة المدنية من الموظفين المعيّنين على أساس عقود عمل؛ والموظفين المكلفين بعمل دائم، الذين يُعيّنون عادة من خلال امتحان تنافسي أو يكونون من خريجي كلية ليخ كازينسكي الوطنية للإدارة العمومية؛ والأشخاص الذين يشغلون مناصب عليا على أساس التعيينات السياسية (الفصل 4 من القانون).

وفقا للدستور (المادة 148)، فإن رئيس الوزراء هو الرئيس الرسمي لموظفي الإدارة الحكومية ويحظى بدعم رئيس الخدمة المدنية. ومكتب رئيس الخدمة المدنية هو جهاز الحكومة المركزي المختص بمسائل الخدمة المدنية في ديوان رئاسة الوزراء، ولا سيما إدارة الخدمة المدنية التابعة له (المادة 10). ورئيس الخدمة المدنية مسؤول أمام رئيس الوزراء (المواد 10-15). والرئيس غير السياسي للهيئات الحكومية هو المدير العام، وهو يتبع رئيس الخدمة المدنية (المادة 25). ويتولى رئيس الخدمة المدنية، الذي يعينه ويعزله رئيس الوزراء، مسؤولية ضمان تنفيذ أهداف الدولة وإدارة الموارد البشرية بنزاهة وحيادية سياسية (المادة 17).

ومجلس الخدمة المدنية هو هيئة لإبداء الرأي وتقديم المشورة لرئيس مجلس الوزراء الذي يعيّن أعضائه. والمجلس مسؤول عن مخصصات ميزانية الدولة، والقوانين المعيارية المتعلقة بالخدمة المدنية، والتدريب في مجال الخدمة المدنية، والتقارير السنوية لرئيس الخدمة المدنية (المواد 19-22). والتدريب، بما في ذلك التدريب على الأخلاقيات والنزاهة، إلزامي.

وينص الفصل 3 من قانون الخدمة المدنية على ضرورة أن يكون التوظيف مفتوحا وتنافسيا، باستثناء فيما يتعلق بخريجي كلية ليخ كازينسكي الوطنية للإدارة العمومية (التي تخضع لإشراف رئيس الوزراء مباشرة)، الذين يُمنحون حق الالتحاق بالخدمة المدنية على وجه السرعة ويعيّنهم رئيس الوزراء (المواد 37 و38 و42 و46 من القانون). وتُنشر الوظائف الشاغرة. وتدير الكلية الوطنية للإدارة العمومية امتحان الدولة للالتحاق بالخدمة المدنية (المادتان 43 و45 من القانون).

وتُحدّد الرواتب الأساسية والمكافآت والمخصصات الأخرى في قوانين الميزانية السنوية للدولة وقانون الخدمة المدنية (المواد 85-88 و90-93). ويُعرّف نظام الترقيّة في المادة 89 من القانون. وتُحدّد إجراءات الاستقالة والعزل في المادة 71. ولا توجد إجراءات لاختيار وتدريب أفراد لتولي المناصب العمومية التي تُعتبر عرضة بصفة خاصة للفساد أو بشأن تناوبهم على هذه المناصب. ويُوفَّر التدريب المتخصص.

وترد المعايير المتعلقة بالترشح والانتخاب للمناصب العمومية، مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والحكومات المحلية، بما في ذلك معايير الأهلية وفقدان الأهلية، في الدستور (المادة 99) وقانون الانتخابات (المادة 11).

ويجوز للجان الانتخابية، التي يجوز أن تتشعبها الأحزاب السياسية وائتلافاتها والناخبون، تسمية مرشحين للانتخابات (الفصل 11). وينص القانون على عدم أهلية الأشخاص المدانين والمسجونين لارتكابهم جرائم متعمدة تستوجب الاتهام أو جرائم ضريبية (المادة 11، الفقرة 2). ولا توجد عقوبات على تقديم المرشحين لمعلومات كاذبة أو غير مكتملة.

ويُنظَّم تمويل الترشيحات للمناصب العمومية والأحزاب السياسية في قانون الأحزاب السياسية (الفصل 4) وقانون الانتخابات (الفصلان 14 و15 من الباب الأول، والفصل 11 من الباب الرابع). ويُنصُّ على شفافية التمويل السياسي في الدستور (المادة 11، الفقرة 2). ولا يُسمح بالتبرعات للأحزاب وللجان الانتخابية إلا من المواطنين البولنديين المقيمين بشكل دائم في بولندا (المادة 132 من قانون الانتخابات؛ المادة 25 من قانون الأحزاب السياسية). ووفقاً لقانون الأحزاب السياسية (المادة 25)، لا يمكن أن تتجاوز التبرعات المقدمة من شخص طبيعي إلى حزب سياسي الحد الأدنى السنوي للأجور، ولا يمكن أن تتجاوز التبرعات المقدمة إلى صندوق الانتخابات لدى حزب سياسي 15 ضعف الحد الأدنى السنوي للأجور. وتُنظَّم شفافية التبرعات في المادة 23 (a) من القانون. وتلتزم الأحزاب السياسية بالاحتفاظ بسجلات متاحة للجمهور بشأن التبرعات والعقود. وتوجد عقوبات بشأن عدم الامتثال (المادة 27 (c) من القانون). وعملاً بالمادة 38 من القانون، تلتزم الأحزاب السياسية بتقديم تقارير مالية سنوية، بما في ذلك رأي وتقرير أحد مراجعي الحسابات، إلى اللجنة الانتخابية الوطنية المسؤولة عن الإشراف على تمويل الأحزاب السياسية، في موعد أقصاه 31 آذار/مارس من كل عام، لكي تنظر فيها؛ وتوجد عقوبات بشأن عدم الامتثال. ويحدّد قانون الانتخابات متطلبات الإبلاغ المالي للجان الانتخابية لدى الأحزاب السياسية والعقوبات في حال عدم الامتثال (المواد 142-151).

وتوجد بعض المبادئ التوجيهية الأخلاقية لفائدة موظفي الخدمة المدنية. ويُلزم قانون الخدمة المدنية أعضاء سلك الخدمة المدنية بأداء المهام بأمانة وضمير ونزاهة (المادة 76). ويشير المرسوم رقم 70 الصادر عن رئيس الوزراء بشأن المبادئ التوجيهية للامتثال لقواعد الخدمة المدنية ومبادئ مدونة أخلاقيات الخدمة المدنية إلى المبادئ الإلزامية للشرعية وسيادة القانون وزيادة ثقة الجمهور في هيئات الإدارة العمومية، وكذلك مبادئ حماية حقوق الإنسان والحقوق المدنية، ونكران الذات، والانفتاح والشفافية، والسرية التي يحميها القانون، والمهنية، والمسؤولية، والتنظيم المعقول للإدارة العمومية، وإجراءات التوظيف المفتوحة والتنافسية (المادة 1). ولا توجد عقوبات محددة لعدم الامتثال للقانون. وتوجد مجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تحكم مهنة المدعين العامين (المادة 96 من قانون إدارة الادعاء العام)، لكنها لا تنص على عقوبات ولم تُنشر على نطاق واسع. ولا تنص مدونة أخلاقيات القضاة هي أيضاً على عقوبات. ولا توجد مدونة لقواعد سلوك البرلمانين. والمسؤوليات والإجراءات التأديبية، بما في ذلك إنشاء اللجان التأديبية، منصوص عليها في الفصل 9 من قانون الخدمة المدنية. وباستثناء حكم في قانون الخدمة المدنية يُلزم موظفي الخدمة المدنية بالإبلاغ عن الأفعال غير القانونية (المادة 77)، لا يوجد إطار قانوني أو إداري محدد على المستوى الوطني بشأن إبلاغ الموظفين العموميين عن أفعال الفساد أو لحماية المبلغين عن المخالفات. ويُلزم القانون الجنائي إدارة الهيئات العمومية بإبلاغ وكالات إنفاذ القانون بالجرائم المشتبه فيها (المادة 231). ولدى بعض الجهات الحكومية وحدات تفتيش داخلية يمكن إبلاغها بالمخالفات.

ولا يوجد في بولندا تعريف لتضارب المصالح في حد ذاته. وتتولى بعض المؤسسات تحديد وإدارة حالات التضارب تلك دون استخدام مصطلح "تضارب المصالح" على نحو صريح. وينص الدستور (المادة 153، الفقرة 1) على أن يؤدي موظفو الخدمة المدنية التزاماتهم بنزاهة وحياد سياسي. وينص قانون الخدمة المدنية على عدم جواز تولي موظفي الخدمة المدنية وظيفة إضافية دون موافقة خطية من مديرهم العام وكذلك عدم جواز اضطلاعهم بأنشطة تتعارض مع القانون (المادة 80). ويتحقق المكتب المركزي لمكافحة الفساد من دقة إقرارات تضارب المصالح المقدمة من خمس فئات فقط من موظفي الخدمة المدنية، معظمهم في مجال الصحة العامة (المادة 8 (c) من قانون الاستشاريين في مجال الرعاية الصحية؛ والمادة 20، الفقرة 2، من قانون سداد تكاليف الأدوية والمواد الغذائية

لأغراض تغذوية معينة والمواد الطبية؛ والمادة 31، القسم 9، من قانون خدمات الرعاية الصحية الممولة من الأموال العامة؛ والمادة 6، الفقرة 2، من القانون المتعلق ببعض العقود المبرمة فيما يتعلق بتنفيذ المشتريات ذات الأهمية الأساسية (لأمن الدولة). وينص قانون الإجراءات الجنائية (المادة 41) وقانون الإجراءات المدنية (المادة 49) على استبعاد القضاة في حالات الإبلاغ الذاتي أو الحالات المبلغ عنها التي انتهك فيها حيادهم أو قد يكون انتهك. وينظم القانون الخاص بمكتب المدعي العام (المادتان 96 و103) تضارب المصالح داخل النيابة العامة، بما في ذلك الأنشطة الخارجية والتوظيف. ويلتزم جميع أعضاء النيابة العامة بتقديم إقرارات المصالح المالية التي يجري نشرها (المادة 104 من القانون). ويقوم النظام الخاص بجميع فئات الموظفين المدنيين على أساس الشرف.

ولا ينطبق قانون تقييد ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الذين يؤدون وظائف عمومية إلا على الأفراد الذين يشغلون مناصب تنفيذية عليا (المادتان 1 و2) وله نطاق محدود وعدد من الإعفاءات (المادة 7). وعملا بالمادتين 8 و10، يجب على الأفراد المشمولين بالقانون التصريح عن موجوداتهم ونشاط أزواجهم التجاري، ولكن ليس عن موجودات ونشاط أبنائهم. وتُعدّ إقرارات الذمة المالية من الأسرار المحمية قانوناً، باستثناء إقرارات الرئيس والرئيس الأول للمحكمة الإدارية العليا، ورئيس المصرف الوطني ونائبه وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين على مستوى المديرين. وتنص المادة 12 من القانون على إنشاء سجل للمنافع. وترد جزاءات لعدم الامتثال في المادة 5.

وتنوزع الأحكام القانونية المتعلقة بإقرارات الذمة المالية في مختلف الصكوك القانونية، وهي غير دقيقة إلى حد ما. وتنص المادة 45 من القانون المعني بالمحكمة العليا على مراجعة إقرارات الذمة المالية لقضاة المحكمة العليا. ويُحظر على قضاة المحكمة العليا تولي أي عمل، باستثناء أنشطة البحث أو التدريس، بما في ذلك لحسابهم الخاص، من شأنه أن يعوق أداءهم لواجباتهم أو يؤثر على كرامة المنصب أو يقوض الثقة في حياد القضاء أو استقلاليته (المادة 44 من قانون المحكمة العليا). ويُحظر على القضاة العمل في المجالس الإدارية والإشرافية للكيانات الخاصة أو المؤسسات الربحية أو امتلاك أكثر من 10 في المائة من الأسهم التي تمثل أكثر من 10 في المائة من رأس المال السهمي لإحدى الشركات (المادة 44 من قانون المحكمة العليا؛ المادة 86 من قانون المحاكم العامة). ويجب على جميع القضاة تقديم إقرارات الذمة المالية عملاً بالمادة 45 من قانون المحكمة العليا والمادة 87 من قانون المحاكم العامة. بيد أن أعضاء المحكمة الدستورية استندوا إلى الفقرة 6 من المادة 87 من قانون المحاكم العامة لإعفاء أنفسهم من هذا الشرط، على الرغم من الشرط الإضافي الذي يُلزم قضاة المحكمة بتقديم إقراراتهم المالية (المادة 35 من قانون المحكمة الدستورية). والنظام قائم على الشرف. ولا يوجد نظام منهجي لتحديد الإجراءات المشمولة بالفقرة 5 من المادة 8 من الاتفاقية والتحقق منها وإدارتها، حيث لاحظت بولندا ضرورة إصلاح إطارها القانوني المتعلق بإقرارات الذمة المالية من أجل مواءمته بشكل كامل مع الاتفاقية.

ويُنص على استقلال الجهاز القضائي في المواد من 178 إلى 181 من الدستور. وتنص المادة 187 من الدستور على إنشاء المجلس الوطني للقضاء، وهو يتألف من الرئيس الأول للمحكمة العليا، ووزير العدل، ورئيس المحكمة الإدارية العليا، وشخص يعينه رئيس بولندا، و15 قاضياً يُختارون من بين قضاة المحكمة العليا والمحاكم العامة والمحاكم الإدارية والمحاكم العسكرية، وأربعة أعضاء يختارهم مجلس النواب من بين نوابه، وعضوين يختارهما مجلس الشيوخ من بين أعضائه. وعُدّل قانون المجلس الوطني للقضاء لينص على اختيار القضاة الخمسة عشر الذين كان مجلس النواب يختارهم في السابق من بين القضاة عن طريق التصويت.

وتُحدّد مهام المجلس في المادة 3 من قانون المجلس الوطني للقضاء، وهي تشمل أموراً من بينها: (أ) إصدار الآراء بشأن القوانين المتعلقة بالجهاز القضائي والقضاة؛ (ب) اعتماد القرارات بشأن المسائل المحالة إلى المحكمة الدستورية للنظر في مدى اتساقها مع الدستور فيما يتعلق باستقلال المحاكم والقضاة؛ (ج) مراجعة وتقييم المرشحين للتعيينات القضائية وتقديم طلبات تعيين القضاة في المحكمة العليا والمحكمة الإدارية العليا والمحاكم العامة والإقليمية والإدارية والعسكرية إلى رئيس الجمهورية؛ (د) النظر في طلبات تقاعد القضاة؛

(هـ) تسيير الإجراءات التأديبية المتعلقة بقضاة المحاكم العامة والعسكرية؛ (و) إصدار القواعد الأخلاقية المهنية ومراقبة الامتثال.

وتنص المادة 183 من الدستور على أن الرئيس الأول للمحكمة العليا يعينه رئيس بولندا لمدة ست سنوات من بين المرشحين الذين تقترحهم الجمعية العامة لقضاة المحكمة العليا. ويقترح المجلس الوطني للقضاء المرشحين للمناصب القضائية في المحكمة العليا. وبعد تعديل أجري في عام 2018 على قانون المجلس الوطني للقضاء، لم يعد من الممكن تقديم طعون بشأن هذه القرارات إلى المحكمة الإدارية العليا.

وعلا بقانون المحكمة الدستورية، فإن قضاتها الخمسة عشر، الذين يقترحهم ويعينهم مجلس النواب لمدة تسع سنوات، مستقلون ولا يخضعون سوى لأحكام الدستور (المادتان 6 و7). ووفقاً لحكم صادر عن المحكمة الإدارية العليا بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فقدت المحكمة قدرتها على الفصل في القضايا على نحو قانوني لأنها كانت تتألف من أفراد غير مؤهلين كقضاة.

وتُنشر الوظائف القضائية الشاغرة. وعلا بالمادة 11 من قانون المجلس الوطني للقضاء، يتولى المجلس تقييم المرشحين والتصويت عليهم ومن ثم رفع أسمائهم إلى رئيس بولندا لاتخاذ قرار نهائي بشأنها. وتُعرف عملية الاختيار في المواد من 34 إلى 37 (a) من القانون. ويجوز للمرشحين الذين رُفض تقلدهم للمناصب القضائية في المحاكم العامة والإقليمية والإدارية والعسكرية الطعن عن طريق المحاكم العادية، ثم المحكمة العليا (المادة 183 من الدستور).

ووفقاً للمادة 183 من الدستور، تمارس المحكمة العليا الإشراف على المحاكم العامة والعسكرية. وفي 8 شباط/فبراير 2023، اعتمد مجلس النواب مشروع قانون ينهي العقوبات المفروضة على القضاة المعارضين وينقل الاختصاص التأديبي من المحكمة العليا إلى المحكمة الإدارية العليا. وفي وقت الزيارة القطرية، كان رئيس بولندا قد وقّع على مشروع القانون وأحاله إلى المحكمة الدستورية لإبداء الرأي فيه. وقد أصدر الرئيس الأول للمحكمة العليا والمجلس الوطني للقضاء رأيين سلبيين بشأن مشروع القانون بالنظر لما له من أثر على استقلال الجهاز القضائي.

وينص قانون المحكمة العليا على أن يتقاعد قضاتها في سن الخامسة والستين، إلا إذا تقاعدوا بناء على طلبهم أو بناء على طلب هيئة المحكمة العليا إذا تبين أنهم غير لائقين للعمل (يعتمد القرارات المجلس الوطني للقضاء الذي ينظر أيضاً في الطعون المقدمة ضد قراراته عملاً بالمادتين 37 و38). ويقرر رئيس بولندا تاريخ التقاعد الطوعي أو الإلزامي لقضاة المحكمة العليا (المادة 39). وتُعقد جلسات المحاكم بشكل علني. ويُوفّر تدريب متخصص.

ويُنظّم عمل النيابة العامة واستقلاليتها في المواد من 2 إلى 8 من قانون مكتب المدعي العام وفي قواعد الحوكمة الداخلية الخاصة بها. ويقتصر استقلالها على الالتزام بإنفاذ الأحكام والمبادئ التوجيهية والأوامر الصادرة عن المدعين العامين الأعلى درجة (في حالة وجود خلاف، يجوز للمدعين العامين طلب إعادة انتدابهم). ويشغل وزير العدل أيضاً منصب النائب العام، ويعيّنه رئيس بولندا. وتُعرف إجراءات التعيين والفصل، وكذلك الرواتب الأساسية، في الفصلين 1 و2 من الباب الرابع من القانون، بينما ترد العقوبات في الفصل 3.

#### المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)

جسدت بولندا التوجيهات التالية الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي: التوجيه 2014/23/EU بشأن منح عقود الامتياز، والتوجيه 2014/24/EU بشأن المشتريات العمومية، والتوجيه 2014/25/EU بشأن مشتريات الكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والخدمات البريدية، والتوجيه 2009/81/EC بشأن تنسيق الإجراءات المتعلقة بمنح السلطات أو الكيانات المتعاقدة في مجالات الدفاع والأمن بعض عقود الأشغال وعقود التوريد وعقود الخدمات، والتوجيه 89/665/EEC بشأن تنسيق القوانين واللوائح والأحكام الإدارية

المتعلقة بتطبيق إجراءات المراجعة على منح عقود التوريد العامة وعقود الأشغال العامة، والتوجيه 92/13/EEC بشأن تنسيق القوانين واللوائح والأحكام الإدارية المتعلقة بتطبيق قواعد الجماعة بشأن إجراءات الاشتراء لدى الكيانات العاملة في قطاعات المياه والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويُنظَّم نظام المشتريات العمومية، وهو نظام مركزي، بموجب قانون المشتريات العمومية ويشرف عليه مكتب المشتريات العمومية. ويحدّد القانون مبادئ إرساء العقود (الباب الأول، الفصل 2)، والإجراءات، بما في ذلك معايير إرساء العقود (الباب الثاني، الفصل 1)، والإجراءات المفتوحة والمقيدة (المادة 10)، والكفاءة التقنية (القسم 5). وتلتزم السلطات المتعاقدة بنشر إشعارات في نشرة المشتريات العمومية والجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي (المادة 11 (a)).

وأُنشئ نظام للمشتريات الإلكترونية. وتُنشر إعلانات المناقصات التي تزيد قيمتها عن 130 000 زلوتي (30 000 دولار أمريكي تقريباً) (المادة 214 من قانون المشتريات العمومية). وترد إجراءات الاستئناف في الباب السادس من القانون، وهي تُنفَّذ من خلال دائرة الاستئناف الوطنية في الدرجة الأولى؛ وقراراتها ملزمة مثلها مثل قرار أي محكمة (المادة 197). ويجوز تقديم الشكاوى ضد قرارات الدائرة إلى المحاكم (المادة 198 (a)). وعلى الرغم من أن تضارب المصالح فيما يتعلق بموظفي المشتريات تنظمه المادة 56 من القانون، إلا أن النظام قائم على الثقة.

وتُحدّد إجراءات اعتماد وتنفيذ الميزانية الوطنية في الدستور (المواد 219-226) وقانون المالية العامة ولوائح وزارة المالية. وعملاً بالمادة 222 من الدستور، يقدم مجلس الوزراء مشروع الميزانية إلى مجلس النواب. وتنص المادة 223 من الدستور على أنه يجوز لمجلس الشيوخ اعتماد تعديلات في غضون الأيام العشرين التالية للاستلام. ويوقع الرئيس على الميزانية (المادة 224 (1) من الدستور). ويُنشر مشروع الميزانية على الموقع الشبكي لوزارة المالية ويخضع لمشاورة مع مجلس الحوار الاجتماعي، وهو منتدى وطني ثلاثي للحوار حول المسائل العامة والقانونية يضم ممثلين عن الموظفين وأرباب العمل والحكومة. وتنتشر وزارة المالية والمكتب الأعلى لمراجعة الحسابات تقارير سنوية عن تنفيذ الميزانية.

وترد القواعد الأساسية المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات في قطاع المالية العامة في قانون المالية العامة، ولائحة وزير المالية بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والمعلومات المتعلقة بأعمال ونتائج تلك المراجعة، ومعايير المراجعة الداخلية للحسابات في كيانات قطاع المالية العامة، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن وحدة المواعمة المركزية في وزارة المالية (المسؤولة عن تنسيق المراجعة الداخلية للحسابات). وتُستثنى الكيانات الحكومية المحلية من التزامات تقديم التقارير إلى وحدة المواعمة المركزية. والعمل التشريعي جارٍ على وضع التزامات الإبلاغ (فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية للحسابات) لهذه الأنواع من الكيانات. وأصدر وزير المالية مبادئ توجيهية مفصلة بشأن التخطيط وإدارة المخاطر لفائدة قطاع المالية العامة.

ويحدد قانون المحاسبة متطلبات ومعايير تسجيل الدفاتر المحاسبية وتخزينها والحفاظ على سلامتها. ويُجرّم تزوير دفاتر المحاسبة والسجلات والمستندات الأخرى بموجب المادتين 77 و79 من قانون المحاسبة والمواد 270-272 من القانون الجنائي.

*إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)*

الحق في الحصول على المعلومات مكرس في الدستور (المادة 61). ويُنظَّم الوصول إلى المعلومات من خلال قانون الوصول إلى المعلومات العامة الذي ينص، في جملة أمور، على ضرورة أن يجعل أعضاء مجلس الوزراء (أي رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء والوزراء ورؤساء اللجان) ورئيس ديوان رئاسة الوزراء المعلومات

العامّة متاحة (المادة 4). ويشمل الحق في الحصول على المعلومات العامّة الحق في الحصول على الوثائق الرسميّة (المادة 3). وتُنشر الوثائق الرسميّة في نشرة المعلومات العامّة. وينص قانون الوصول إلى المعلومات العامّة على حق الاستئناف، في الدرجة الثانية، أمام محكمة إدارية. ولدى أمين المظالم وظيفة إشرافية تتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، ومن حيث المبدأ، يجوز له اتخاذ إجراءات حسب الاقتضاء. وتضطلع الغرفة العليا للمراقبة بدور إشرافي. وينشر المكتب المركزي لمكافحة الفساد تقارير سنوية عن جرائم الفساد (خرائط الفساد) بناءً على مدخلات من كيانات الإدارة العامّة ويخطط لتحديث بوابته الإلكترونيّة للتركيز على التثقيف في مجال مكافحة الفساد. ولا توجد في الجامعات مناهج دراسية متخصصة. وتخضع القوانين التشريعية التي تصوغها الحكومة للتشاور العام من خلال منصة إلكترونية متاحة للمنظمات غير الحكوميّة.

### القطاع الخاص (المادة 12)

تحظر بولندا الفساد في القطاع الخاص في قانون العقوبات (المادة 296). ولا توجد تدابير محددة لتعزيز التعاون بين كيانات القطاع الخاص وأجهزة إنفاذ القانون. ولم يُحمّل أي كيان قانوني المسؤولية الجنائية عن الفساد في القطاع الخاص. وهناك عدد قليل جداً من الكيانات الخاصة، معظمها شركات دولية كبيرة، لديها مدونات حوكمة مؤسسية. وتُنظّم متطلبات المحاسبة ومراجعة الحسابات في قانون المحاسبة، الذي يجسد التوجيه 013/34/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن البيانات الماليّة السنوية والبيانات الماليّة الموحدة والتقارير ذات الصلة لأنواع معينة من المؤسسات. ولا تخضع مهنة المحاسبة للتنظيم في بولندا. وتجمع وزارة الماليّة المعلومات عن المالكين المنتفعين في السجل المركزي العام للمالكين المنتفعين المنشأ في الفصل 6 من قانون مكافحة غسل الأموال، الذي يحدد أيضاً الملكية النفعيّة (المادة 2 (1)). والسجل متاح للجمهور مجاناً ويحتوي على معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة المباشرين. ويجب على المؤسسات الملزمة تحديد هوية المالكين المنتفعين واتخاذ التدابير اللازمة للتحقق من هويتهم وفقاً للمادة 34 (1) (2) من القانون، التي تتطلب تحديد الهوية والتحقق منها على أساس الوثائق أو البيانات أو المعلومات التي تُجمع من مصادر موثوقة ومستقلة. ويحتوي السجل الوطني للمحاكم على بيانات عن المالكين المنتفعين للكيانات المسجلة فيه (المواد 38 و39 و49 من قانون السجل الوطني للمحاكم). ولكل نوع من التراخيص صك قانوني خاص به تكمله اللوائح الإدارية ذات الصلة. وهناك لوائح تتعلق بإعانات الاتحاد الأوروبي. وينص قانون تقييد ممارسة النشاط الاقتصادي من قِبَل الأشخاص الذين يؤدون وظائف عمومية على فرض قيود بعد انتهاء الخدمة على بعض فئات الموظفين المدنيين فقط، ولا سيما في المستويات التنفيذية والإدارية العليا (المادة 7). وهناك أحكام محددة فيما يتعلق بمسك الدفاتر والسجلات ومعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، على النحو المحدد في قانون المحاسبة (المواد 20-25). ويُعاقب على المحاسبة المزيفة بموجب المادة 77. ويجب تخزين الدفاتر والوثائق المحاسبية لمدة خمس سنوات (المادة 74 (2)).



وتحظر بولندا على وجه التحديد اقتطاع النفقات التي تشكل رشاًوى من الضرائب، وذلك تماشياً مع قانون ضريبة دخل الشركات (المادة 16 (1) (66)) وقانون ضريبة الدخل الشخصي (المادة 23 (1) (61)).

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

يُنظَّم النظام البولندي لمكافحة غسل الأموال بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر في 1 آذار/مارس 2018، الذي ينفذ التوجيه رقم 2015/849 (EU) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن منع استخدام النظام المالي لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وينظَّم القانون المؤسسات المالية، بما فيها مقدمو خدمات تحويل الأموال أو نقل الأشياء العالية القيمة والأعمال التجارية والمهنة غير المالية المعينة. ويورد قانون مكافحة غسل الأموال أيضاً قائمة بالسلطات الإشرافية (المادة 130) ويقدم تفاصيل عن إدارة المخاطر من قبل الكيانات الملزمة بذلك (المادة 147).

وتعتمد بولندا نهجاً إشرافياً قائماً على المخاطر وذلك بغرض مكافحة غسل الأموال على أساس المبادئ التوجيهية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية وسلطات الإشراف الأوروبية. وأجرى البلد التقييم الوطني للمخاطر الخاص به في الفترة من 2017 إلى 2019.

وتنص المادة 35 (1) (4) من قانون مكافحة غسل الأموال على ضرورة اتخاذ جميع المؤسسات الملزمة بتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عند إقامة علاقة عمل أو إجراء معاملة عرضية. وإذا كان هناك خطر أكبر لغسل الأموال، يجب على المؤسسات الملزمة تطبيق تدابير معززة للعناية الواجبة تجاه العملاء. ويجب الاحتفاظ بوثائق العناية الواجبة للعملاء ذات الصلة لمدة خمس سنوات.

ويُعَرَّف الأشخاص المعرَّضون سياسياً وشركائهم التجاريون وأفراد أسرهم في المادة 2 (2) (3) و(2) (11) و(2) (12) والمادة 46 من قانون مكافحة غسل الأموال. ويجب على الأشخاص الملزمين، عند التعامل مع الأشخاص المعرَّضين سياسياً من المواطنين والأجانب، وكذلك أفراد أسرهم وشركائهم التجاريين، تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة (المادة 46 (6) من القانون).

ويحدد قانون مكافحة غسل الأموال المتطلبات المتعلقة بحفظ السجلات (المادة 49 (1)) والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المواد 74 (1) و86 (1) و89 (1) و90).

وتطبق بولندا نظاماً للتصريح عبر الحدود على النقل الداخلي والخارجي على السواء للنقد أو الصكوك النقدية بعنبة قدرها 10 000 يورو (على الحدود غير الأوروبية) على أساس اللائحة التنظيمية 2018/1672 (EU) الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بشأن الضوابط المفروضة على النقد الداخل إلى الاتحاد أو الخارج منه. ووفقاً للقانون المالي الجزائري الصادر في 10 أيلول/سبتمبر 1999، فإن عدم إبلاغ الجمارك أو حرس الحدود بنقل مبالغ نقدية أو صكوك نقدية إلى داخل بولندا أو خارجها، أو تقديم معلومات كاذبة، يعاقب عليه بغرامة مالية. ويُحظر نقل الأموال النقدية عن طريق البريد والشحن (المرفق 2 للقرار رقم CZI/2014/1 الصادر عن أعضاء مجلس إدارة خدمة البريد الوطنية البولندية بتاريخ 2 كانون الثاني/يناير 2014؛ والمرفق رقم 2 للقرار رقم 2018/48 الصادر عن مجلس إدارة خدمة البريد الوطنية البولندية بتاريخ 20 آذار/مارس 2018). ويتعين على المؤسسات الملزمة إخطار المفتش العام للمعلومات المالية بأي ظروف قد تشير إلى الاشتباه في ارتكاب جريمة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (المادة 74 (1) من قانون مكافحة غسل الأموال).

ووفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال، فإن المفتش العام للمعلومات المالية هو منسق نظام مكافحة غسل الأموال. ويجوز للمفتش العام أن يتبادل المعلومات مع السلطات المختصة في البلدان الأجنبية والمؤسسات الأجنبية والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال، وكذلك مع السلطات الرقابية الأوروبية، دون الحاجة إلى إبرام اتفاق مسبق (تفسير المواد 110-116 من القانون). وتعالج المادتان 111 و116 تبادل

المعلومات مع الأطراف الأخرى (عدا وحدات الاستخبارات المالية). وكان المفتش العام قد أبرم 92 اتفاقية ثنائية واتفاقيتين متعدديتين الأطراف مع نظراء أجنبى تحدد الإجراءات والشروط التقنية لتبادل المعلومات.

ويتولى أمر تعيين المفتش العام وإقالته رئيس الوزراء بناء على طلب وزير المالية بعد التشاور مع الوزير المنسق للخدمات الخاصة. ويتلقى المفتش العام الدعم من إدارة المعلومات المالية التابعة لوزارة المالية التي تعمل كوحدة استخبارات مالية ذات نمط إداري (المادة 12 (2) و(5) من قانون مكافحة غسل الأموال).

وحدة الاستخبارات المالية البولندية عضو في مجموعة إيغومنت لوحدة الاستخبارات المالية، وتتبادل المعلومات مع نظرائها الأجنبى من خلال موقع إيغومنت المؤمن وموقع FIU.net التابع لوكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول). ويمكن إتاحة المعلومات والوثائق لوحدة الاستخبارات المالية غير التابعة للاتحاد الأوروبي على أساس المعاملة بالمثل.

ويرد تعريف "الملكية النفعية" في المادة 2 (2) (1) من قانون مكافحة غسل الأموال. ويجب تقديم المعلومات إلى السجل المركزي للمالكين المنتفعين في غضون سبعة أيام من اليوم الذي تُقيد فيه الشركات في السجل الوطني للمحاكم (المادة 58 من القانون)، وفي حالة حدوث تغيير في المعلومات المقدمة، في غضون 14 يوماً من التغيير (المادة 60 (1) من القانون). وإضافة إلى إمكانية تحديد هوية المالكين المنتفعين من خلال ذلك السجل، يمكن تحديدها أيضاً من خلال المعلومات المركزية عن الحسابات المصرفية، أو سجل الأراضي، أو سجل الشركات، أو نظام المعلومات المالية.

وفي الفترة من 2019 إلى 2021، قُيِّمَت بولندا من قِبَل لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إطار الجولة الخامسة من التقييمات المتبادلة، واعتمد تقرير تقييمي في كانون الأول/ديسمبر 2021. وقُدِّمَ تقرير المتابعة الأول في الاجتماع العام للجنة في كانون الأول/ديسمبر 2023.

وترد عقوبات إدارية وجزائية بشأن عدم الامتثال لقانون مكافحة غسل الأموال في الفصلين 13 و14 من القانون (المواد 147-157).

## 2-2- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى بولندا بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسة فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة، وإنشاء آلية وطنية للرصد والإبلاغ عن تنفيذها (المادة 5، الفقرة 1).
- السعي إلى تعزيز الممارسات الرامية إلى منع الفساد، بغية جعلها أكثر منهجية وأفضل تركيزاً على الأهداف، بوسائل منها وضع برامج فعالة للتثقيف والتوعية (المادة 5، الفقرة 2).
- السعي إلى إجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بغية تقرير مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته، بوسائل منها وضع آلية رصد وتقييم لهذا الغرض (المادة 5، الفقرة 3).
- ضمان تمتع المكتب المركزي لمكافحة الفساد بالاستقلالية اللازمة لتمكينه من أداء وظائفه دون تأثير لا مبرر له، بوسائل منها مراجعة إجراءات تعيين وإقالة رئيسه واعتماد اللوائح اللازمة في هذا الصدد، وتزويده بالموارد المادية اللازمة، وكذلك بالموظفين المتخصصين والتدريب (المادة 6، الفقرة 2).
- السعي لتحديد المناصب العمومية التي تُعتبر عرضة للفساد ولاعتماد إجراءات لاختيار وتدريب أفراد تولي هذه المناصب وتناوبهم عند الاقتضاء (المادة 7 (1) (ب)).

- النظر في تعزيز التشريعات عن طريق فرض عقوبات على تقديم معلومات كاذبة أو غير مكتملة فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات إقرار الذمة المالية أو على السلوك أثناء الحملة الانتخابية الذي من شأنه أن يُفقد المرشح أهليته للترشح للانتخابات (المادة 7، الفقرة 2).
- السعي إلى توضيح وتعزيز الإطار الحالي بشأن تضارب المصالح، بسبل من بينها اعتماد إطار قانوني وإداري شامل وموحد لمنع تضارب المصالح وتحديد والتحقق منه وإدارته ليشمل جميع فئات الموظفين العموميين، ولا سيما البرلمانين وكبار المسؤولين الحكوميين وأعضاء الجهاز القضائي وموظفي النيابة العامة والمشتريات العمومية؛ وتوفير التوجيه والتدريب للموظفين العموميين في هذا الصدد (المادة 7، الفقرة 4، والمادتان 9 و11).
- النظر في اعتماد تدابير ونظم لتيسير إبلاغ الموظفين العموميين السلطات المعنية عن أفعال الفساد من خلال تقديم تعريف شامل للإقرارات المحمية في التشريعات، وإنشاء قنوات إبلاغ واضحة، وتوفير تدابير حماية فعالة من التمييز لفائدة الموظفين العموميين الذين يبلغون عن جرائم الفساد، وتوعية الموظفين العموميين بالتزاماتهم بالإبلاغ (المادة 8، الفقرة 4).
- السعي إلى اعتماد إطار قانوني وإداري شامل وموحد للإفصاح عن أي أنشطة خارجية وأعمال وظيفية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة، ولا سيما لفائدة البرلمانين وكبار المسؤولين الحكوميين وجميع أعضاء الجهاز القضائي والمدعين العامين (المادة 8، الفقرة 5، والمادة 11).
- اتخاذ تدابير لتعزيز استقلالية ونزاهة أعضاء الجهاز القضائي والنيابة العامة على جميع المستويات، وذلك بسبل منها مراجعة إجراءات الاختيار والتأديب والعزل والتقاعد، وإنشاء نظام فعال للطعن في قرارات التعيين والنقل والعزل والإجراءات التأديبية؛ وكذلك تعديل القانون الخاص بالمحكمة العليا لإلغاء صلاحيات الرئيس فيما يتعلق بتحديد تاريخ تقاعد قضاة المحكمة العليا (المادة 11).
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التحقيق في أي سوء سلوك مزعوم من جانب القضاة بشكل مستقل ونزيه وشامل وعادل، واتخاذ القرارات في إطار إجراءات عادلة أمام هيئة مختصة ومستقلة ومحيدة، وضمان الحق في الطعن الموضوعي في قرارات المحكمة الإدارية العليا أمام هيئة قضائية مستقلة في القضايا التأديبية (المادة 11).
- صون استقلال المجلس الوطني للقضاء، على النحو المنصوص عليه في الدستور، وذلك بإلغاء التعديلات التي تتعارض مع تكوينه الدستوري والامتثال عن أي مساعٍ لتغيير هذا التكوين من خلال أي صكوك قانونية ثانوية (المادة 11).
- تعزيز التدابير الرامية إلى منع ضلوع القطاع الخاص في الفساد، ومن ثمَّ النظر في ما يلي: وضع إجراءات لتعزيز التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون وكيانات القطاع الخاص، بوسائل منها إنشاء قنوات اتصال وحوافز للإبلاغ وآليات للحماية (المادة 12، الفقرة 2 (أ))؛ العمل على وضع معايير وإجراءات تستهدف صون نزاهة كيانات القطاع الخاص ذات الصلة، بما في ذلك وضع مدونات قواعد سلوك (المادة 12، الفقرة 2 (ب))؛ تعزيز التدابير الرامية إلى منع تضارب المصالح، وذلك بسبل منها توسيع نطاق القيود المفروضة بعد انتهاء الخدمة لتشمل مجموعة أوسع من الموظفين العموميين ذوي الصلة (المادة 12، الفقرة 2 (ه)).

## 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

## 3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

ينص القانون البولندي على مصادرة أدوات الجريمة والأشياء المستخدمة في ارتكابها والعائدات المتأتية منها، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك تلك المحوَّلة إلى شخص آخر. وينظّم استرداد الموجودات، بسبل منها المصادرة الموسعة، في الفصل 32 من القانون الجنائي (الغرامة)، والمواد 39 (العقوبة الجنائية المنطوية على "الدفع")، و44 (المصادرة)، و45 (المصادرة الموسعة)، و45 (a) (المصادرة غير المستندة إلى إدانة). وينص القانون أيضاً على تدابير تعويضية في المادة 46 منه (التعويض عن الضرر أو الإصابة، ومنح تعويضات جزائية للطرف المتضرر أو مؤسسة مناسبة). وتنص الفقرة 7 من المادة 299 من القانون الجنائي على وجه التحديد على المصادرة في حالات غسل الأموال.

وتنظم المواد 32 و291 و292 و292 (a) و292 (b) و293 و294 من قانون الإجراءات الجنائية حجز الموجودات وتجميدها. ووضعت منهجية لمصادرة الممتلكات تتناول المصادرة الموسعة، والافتراضات المتعلقة بتخصيص الموجودات، ومصادرة المؤسسات بأكملها والعملات المشفرة.

وتُقدّم المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، بما في ذلك لأغراض استرداد الموجودات، على أساس أحكام قانون الاتحاد الأوروبي، والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتفاقية، والمعاملة بالمثل (المادة 588 من قانون الإجراءات الجنائية).

وتشترط بولندا ازدواجية التجريم لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة؛ بيد أنّ عدم وجود ازدواجية التجريم لا يؤدي إلى الرفض التلقائي لطلب المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 588، الفقرة 3، من قانون الإجراءات الجنائية). وتفحص المحكمة الطلب لتحديد ما إذا كان يتوافق مع المبادئ الأساسية للنظام القانوني البولندي.

وتستخدم بولندا الاتفاقية كأساس للتعاون الدولي.

وأُنشئ مكتب استرداد الموجودات داخل جهاز الشرطة لتعزيز التنسيق بين المؤسسات الوطنية العاملة في مجال استرداد الموجودات.

وينظّم تبادل المعلومات المتعلقة باسترداد الموجودات مع سلطات إنفاذ القانون لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال قانون تبادل المعلومات مع سلطات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي الصادر في 16 أيلول/سبتمبر 2011. ويوضح القانون مهام وصلاحيات جهة الاتصال الوطنية المعنية باسترداد الموجودات (مكتب استرداد الموجودات). ويؤذن للشرطة، والمفتشية الداخلية لدائرة السجون، ومكتب أمن الدولة، وجهاز الأمن الداخلي، والمكتب المركزي لمكافحة الفساد، وحرس الحدود، والشرطة العسكرية، ومكتب المدعي العام، والإدارة الوطنية للإيرادات، بتبادل المعلومات عن طريق مكتب استرداد الموجودات.

ولا يوجد في بولندا أي تشريع محلي ينص على التبادل التلقائي للمعلومات من أجل استرداد الموجودات أو التعاون في مجال إنفاذ القانون. ويجري التبادل التلقائي للمعلومات وفقاً لتشريعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة والمعاهدات المتعددة الأطراف والثنائية ومن خلال الاتفاقات المشتركة بين الوكالات بشأن التعاون وتبادل المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية واليوربول والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وتتبادل وحدة الاستخبارات المالية المعلومات على نحو استباقي عندما تشير التحقيقات أو التحليلات إلى أنها قد تكون ذات قيمة لشركائها من وحدات الاستخبارات المالية (المادة 110 من قانون مكافحة غسل الأموال). وتتبادل وحدة الاستخبارات المالية المعلومات على نحو استباقي بشأن المعاملات المشبوهة عندما تكون ذات

أهمية لنظير أجنبي (الفقرة 3 من المادة 112 من القانون). كما تشترط الفقرة 1 من المادة 115 من القانون على وحدة الاستخبارات المالية تبادل المعلومات مع الهيئات الإشرافية في الدول الأخرى. وبولندا طرف في أكثر من 50 من المعاهدات والاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن التعاون القضائي والقانوني التي يمكن استخدامها في سياق استرداد الموجودات.

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخبارية المالية (المادتان 52 و58)

وفقا لقانون مكافحة غسل الأموال، يجب على المؤسسات الملزمة تقييم مخاطر غسل الأموال المرتبطة بعلاقة عمل محددة أو معاملة عرضية، وتقييم مستوى المخاطر وتوثيق المخاطر المحددة، على أن تراعى، على وجه الخصوص، العوامل المتعلقة بنوع العميل والمنطقة الجغرافية والغرض من الحساب ونوع المنتجات والخدمات والأساليب المستخدمة لتوزيعها، ومستوى الموجودات التي أودعها العميل أو قيمة المعاملات المنفذة ومدى انتظام علاقة العمل أو مدتها. وبناءً على هذا التقييم للمخاطر، يجب على المؤسسات الملزمة الحصول على مزيد من المعلومات عن عملائها والتأكد من الغرض الذي يستخدم العملاء والخدمات والمنتجات من أجله. ويطبّق نظام "اعرف عميلك" أيضا على منشئ المعاملات، ويُتحقق مما إذا كان العملاء مدرجين في قوائم العقوبات (اللائحة التنظيمية رقم (EU) 847/2015 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس). ويمتد هذا النظام ليشمل محوّلي الأموال. ويمكن رفض المعاملة التي تخلو من هوية المنشئ، أو اعتبارها مشبوهة والإبلاغ عنها، أو كلا الأمرين. وتطبّق العناية الواجبة المعززة على بعض الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وأنواع معينة من الحسابات والمعاملات على أساس المواد 43 و44 و44 (a) و44 (b) و45 من قانون مكافحة غسل الأموال.

وتطبّق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء على أساس المخاطر المحددة (المادة 36 من قانون مكافحة غسل الأموال). وتشمل تلك التدابير التحديد الإلزامي لهوية المالك المنتفع. ويستند التحقق من هوية العميل والشخص الذي يتصرف نيابة عن العميل والمالك المنتفع إلى البيانات المستقاة من وثائق الهوية أو السجلات أو الوثائق أو المعلومات الأخرى المستمدة من مصدر موثوق ومستقل (المادة 37 من القانون).

وإذا كان العميل شخصا اعتباريا أو وحدة تنظيمية بدون شخصية اعتبارية، يجب على المؤسسات الملزمة الحصول على معلومات عن هيكل الملكية والسيطرة (المادة 36 (1) و(2) من قانون مكافحة غسل الأموال). ويجب على المؤسسات الملزمة أيضا إجراء تحليل مستمر للمعاملات.

وتُعتبر العلاقات التجارية غير المباشرة عالية المخاطر (المادة 43 (2) من قانون مكافحة غسل الأموال). والكيانات الملزمة لديها إجراءات داخلية للتعامل مع مثل هذه الحالات العالية المخاطر. ويجب اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء عندما يدخل العميل في علاقة مع أحد المصارف (المادة 35 (1) (1) من القانون). ولا يُسمح بالحسابات المجهولة الهوية أو الحسابات التي تحمل أسماء وهمية.

ويجوز القيام بالنشاط المصرفي في بولندا في شكل مصرف محلي، أو فرع لمصرف أجنبي (من دولة خارج الاتحاد الأوروبي)/المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، أو فرع لمؤسسة ائتمانية تابعة للاتحاد الأوروبي. ويُشترط لإنشاء أي مصرف الحصول على ترخيص من هيئة الإشراف المالي البولندية وفقا للمادتين 30 و31 من قانون المصارف (وهو ما يتطلب، من بين معايير أخرى، أن يكون مقر المصرف في بولندا)، بما يحظر فعليا إنشاء مصارف وهمية.

ولا تُلزم بولندا الموظفين العموميين الذين لهم مصلحة في حسابات مالية في بلدان أجنبية أو سلطة توقييع أو سلطة أخرى على تلك الحسابات بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة أو بأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات. ولا يوجد نظام مركزي للإفصاح المالي للموظفين العموميين.

تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛  
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)

تسمح بولندا للدول الأطراف بإقامة دعوى مدنية أمام محاكمها لتثبيت ملكية الممتلكات المكتسبة من خلال ارتكاب فعل مجرم وفقاً للاتفاقية. وعلى الرغم من عدم وجود تشريع محدد، إلا أنه عملاً بالمادة 12 من قانون الإجراءات المدنية، يمكن رفع الدعاوى الناشئة عن جريمة ما في الإجراءات المدنية أو، في الحالات التي ينص عليها القانون، في الإجراءات الجنائية. ووفقاً للمادة 64 من القانون، يتمتع الأشخاص الاعتباريون بالأهلية القانونية للتصرف كطرف في العملية.

ويمكن للدول المدعية أن تحصل على تعويضات عن الأضرار من خلال الدعاوى المدنية (على سبيل المثال بموجب قانون المسؤولية التصريحية بعد إدانة سابقة)، أو كطرف في الإجراءات الجنائية، أو من خلال الإجراءات الإدارية (لا تضع المادة 64 من قانون الإجراءات المدنية أي قيود على حق المثل أمام المحكمة). ولا توجد أي ممارسات قضائية في هذا الصدد.

ويمكن للدول المدعية أن تسترد الخسائر الفعلية (المادة 415 من القانون المدني) أو أن تطلب تعويضاً عن الأضرار المعنوية (المادة 445، الفقرة 1، من القانون المدني) أو الخسائر المحتملة في المستقبل (المادة 24 من القانون المدني).

ويمكن الاطلاع على الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي في قانون الإجراءات الجنائية. ويمكن تنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية من خلال المساعدة القانونية المتبادلة. وتختلف الإجراءات بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الفصلان 62 (a) و62 (b) من قانون الإجراءات الجنائية) والدول غير الأعضاء (الفصل 62، المواد 582-589، من قانون الإجراءات الجنائية ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة ذات الصلة أو على أساس المعاملة بالمثل).

ولا تشترط المحكمة وجود دليل يؤكد أن الدولة الطالبة هي المالك الشرعي للموجودات.

ويمكن إنفاذ المصادرة غير المستندة إلى إدانة (المادة 45 (a) من القانون الجنائي). وينظم الفصل 62 (a) من قانون الإجراءات الجنائية حجز الممتلكات بناءً على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة في الاتحاد الأوروبي. وتسمح بولندا لسلطاتها المختصة بتجميد أو حجز الممتلكات بناءً على طلب يوفر أساساً معقولاً للاعتقاد بوجود أسباب كافية لاتخاذ مثل هذا الإجراء أو بناءً على أمر صادر. وتنص الفقرة 3 من المادة 585 من قانون الإجراءات الجنائية على الأسس القانونية لحجز الممتلكات بناءً على طلب بلد ليس عضواً في الاتحاد الأوروبي. ومن الممكن إنفاذ قرار دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بشأن حجز الممتلكات بموجب القرار الإطاري للمجلس 2003/577/JHA والفصل 62 (b) من القانون.

وفيما يتعلق بالدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجوز حجز الممتلكات بموجب المادة 585، الفقرة 3، والمادة 607 من قانون الإجراءات الجنائية. ويمكن أيضاً تنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة على أساس اتفاق دولي ثنائي أو متعدد الأطراف أو المعاملة بالمثل. وعند تنفيذ مثل هذا الطلب، تطبق بولندا أحكام قانونها المحلي.

ويمكن اتخاذ الإجراءات التالية كجزء من المساعدة القانونية المتبادلة: إبلاغ الوثائق بشأن الأشخاص أو الوكالات؛ الاستماع إلى الشهود أو الخبراء؛ تفتيش وفحص المباني والأماكن والأشخاص الآخرين؛ مصادرة الأشياء المادية وتسليمها إلى الخارج؛ استدعاء الأشخاص للمثل أمام المحكمة أو المدعي العام للدولة؛ احتجاز الأشخاص؛ توفير معلومات عن القانون المحلي، ومعلومات من السجلات وقواعد البيانات وغيرها من الوثائق والمعلومات من السجلات الجنائية الوطنية للأشخاص المحكوم عليهم.

وترد المتطلبات الشكلية والمادية لتنفيذ أوامر الحجز والتجميد في المادة 589 (m) من قانون الإجراءات الجنائية، وهي تتماشى مع الاتفاقية.

ويجوز لبولندا أن ترفض التعاون أو رفع التدابير المؤقتة إذا لم تقدم الدولة الطرف الطالبة أدلة كافية وفي الوقت المناسب.

ولا ينص القانون المحلي البولندي على أن تقدم الدولة الطرف الطالبة أسبابها المؤيدة لمواصلة التدابير المؤقتة المتخذة؛ ومع ذلك، فإن الممارسة المتبعة هي أنه قبل رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة، تطلب بولندا من الطرف الطالب تقديم معلومات تكميلية. ولم تتخذ بولندا ترتيبات (تشريعية أو تدابير أخرى) لمراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية.

#### إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

يجوز لبولندا إعادة الممتلكات المصادرة أو قيمتها إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (المادة 611fzb من قانون الإجراءات الجنائية، مقروءة بالاقتران مع المادة 188 من قانون العقوبات التنفيذي).

ويمكن إعادة الموجودات المصادرة إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أساس المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. وتعترف بولندا بالاتفاقية كأساس لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة في حالة عدم وجود معاهدة ثنائية.

ووفقاً للمادة 611fzb، القسم 1، من قانون الإجراءات الجنائية، تتحمل خزانة الدولة البولندية التكاليف المرتبطة بطبقات إعادة الموجودات. ويمكن للمحكمة في الحالات المبررة أن تتقدم بطلب إلى المحكمة المختصة أو سلطة أخرى في الدولة الطالبة لسداد جزء من النفقات المتكبدة.

ولا تتضمن التشريعات البولندية أحكاماً بشأن حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية في عملية إعادة الموجودات.

وليس لدى البلد وكالة مخصصة لإدارة الموجودات. وتُباع الموجودات المنقولة المصادرة بالمزاد العلني (المادة 188 من قانون العقوبات التنفيذي). وتُنقل العقارات إلى أجهزة الإدارة العامة المختصة من أجل إدارتها.

ويتولى المنفّذون القضائيون إدارة عائدات الجريمة أو أدواتها (المادة 187 من قانون العقوبات التنفيذي) إلى حين مصادرتها. وتقع إدارة الموجودات المصادرة ضمن اختصاص إدارة الضرائب (المادتان 187 (a) و188 من القانون). وتصادر الموجودات ذات القيمة المتساوية على أساس الفقرة 1 من المادة 206 من القانون. ويجوز للطرف المتضرر أن يطالب بالتعويض عن الأضرار على أساس قرار المحكمة النهائي.

ولا يوجد لدى بولندا تشريعات تسمح، في حالة وجود عائدات متأتية عن أي جرم آخر مشمول بالاتفاقية، تمت مصادرتها وفقاً للمادة 55 من الاتفاقية، واستناداً إلى حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة، بإرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة، عندما تثبت الدولة الطرف الطالبة على نحو معقول ملكيتها السابقة لتلك الممتلكات المصادرة أو عندما تعترف الدولة الطرف متلقية الطلب بالضرر الذي لحق بالدولة الطرف الطالبة كأساس لإرجاع الممتلكات المصادرة (انظر المادة 57، الفقرة 3، من الاتفاقية).

ولم تُبرم بولندا أي اتفاقات أو ترتيبات لتنظيم التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة تبعاً لمقتضيات كل حالة.

#### 2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- تستخدم بولندا الاتفاقية كأساس للتعاون الدولي.

## 3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

توصى بولندا بما يلي:

- النظر في إلزام الموظفين العموميين الذين لهم مصلحة في حسابات مالية في بلدان أجنبية أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على تلك الحسابات بأن يبلغوا السلطات المعنية عن تلك العلاقة وبأن يحتفظوا بسجلات ملائمة فيما يتعلق بتلك الحسابات (المادة 52، الفقرة 6).
- اعتماد تشريعات وتدابير لمراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية في عملية إعادة الموجودات (المادة 57، الفقرة 2).
- اعتماد تشريعات تسمح، في حالة وجود عائدات متأتية عن أي جرم آخر مشمول بالاتفاقية، تمت مصادرتها وفقاً للمادة 55 من الاتفاقية، واستناداً إلى حكم نهائي صادر في الدولة الطرف الطالبة، بإرجاع الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة، عندما تثبت الدولة الطرف الطالبة على نحو معقول ملكيتها السابقة لتلك الممتلكات المصادرة أو عندما تعترف الدولة الطرف متلقية الطلب بالضرر الذي لحق بالدولة الطرف الطالبة كأساس لإرجاع الممتلكات المصادرة (المادة 57، الفقرة 3 (ب)).